Grammatical Interpretation in The Book (Al-Tayseer Fil-Tafseer), By Abi Hafs Al-Nasafi, "Al-Marfou'at" As A Model

Abdul-Adheem Qais Hadi[1,*], Ali Hussain Khudair Al Shammari[2]
[1] Department of Arabic Language, College of Arts, University of Anbar, Ramadi, Iraq
[2] Center for Strategic Studies, University of Anbar, Ramadi, Iraq
*alaa.kaes13@gmail.com

KEYWORDS: **Interpretation, Grammatical, Quran Readings, Explanation, Al-Nasafi**

https://doi.org/10.51345/.v34i2.653.g352

ABSTRACT:

This study seeks to identify the (grammatical interpretation of Imam Omar bin Muhammad Abi Hafs AlNasafi (d. 537 AH) in his book: (Al-Tayseer fil-Tafseer) Al-Marfu'at as a model), and to shed light on his distinctive methodology that he followed in his book and to show the extent to which this interpretation accommodates the grammatical interpretation. And its impact in directing the meaning, as well as the value shown by this aspect in the interpretation, as Abu Hafs Al-Nasfi reviews in his book many of the Qur'anic readings that were received from the scholars of readings; In addition to his grammatical interpretation of these readings, and to achieve the purpose of this study, its course has been divided into issues preceded by an introduction, and followed by a number of matters that we consider to be of importance.

التأويل النحوي عند أبي حفص النسفي في كتابه (التيسير في التفسير) المرفوعات أنموذجا

م.م. عبد العظيم قيس هادي[1]*، أ.د. علي حسين خضير الشمري[2]

[1] قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الأنبار، الرمادي، العراق

[2] مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق

*alaa.kaes13@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التأويل، النحوي، القراءات القرآنية، التفسير، النسفي

https://doi.org/10.51345/.v34i2.653.g352

ملخص البحث:

تتغيا هذه الدراسة التعرف إلى (التأويل النحوي عند الإمام عمر بن محمد أبي حفص النسفي (ت 537 هـ) في كتابه: (التيسير في التفسير المرفوعات أنموذجا). وتسليط الضوء على منهجيته المميزة التي اتبعها في كتابه وبيان مدى استيعاب هذا التفسير للتأويل النحوي، وأثره في توجيه المعنى، فضلاً عن القيمة التي يظهرها هذا الجانب في التفسير، إذ يستعرض أبو حفص النسفي في كتابه الكثير من القراءات القرآنية التي وردت عن علماء القراءات؛ فضلاً عن تأويله النحوي لهذه القراءات، ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة فقد جاء مسارها مقسم على مسائل تسبقها مقدمة، وتعقبها جملة من الأمور نحسبها على جانب من الأهمية سطّرناها تحت عنوان: أهم النتائج.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فمن الجدير بالذكر أنَّ النحاة ذكروا وجوه الرفْع في كتبهم وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي يسرد لنا واحدًا وعشرين وجهًا للرفع في كتابه:(الجمل في النحو) منها:

الفاعل، وَما لم يذكر فاعله، والمبتدأ، وخبره، واسم (كان وأخواتها)، وخبر (إنّ وأخواتها)، وفقدان الناصب والبينة والحكاية، والتحقيق، وخبر الذي، ومن، وما، والحمل على الموضع، وما بعد مذ، وخبر الصفة، والنداء المفرد، والفعل المستأنف، والْقسم، والرَّفْع بـ(هل وأخواتها)، وعلامة الرفع ستة أشياء الضمة والواو والفتحة والألف والنون والسكون فمثال الضم: بكر، ومثال الواو في قولهم: أَخوك وأَبوك، ومثال الفتحة في قولهم: عبدا الله في الاثنين، ومثال الألف في قولهم: الزيدان والبكران ومثال النُّون في قولهم: يكتبان يكتبون، ومثال السكون في قولهم: يرمي ويقضي ويغزو يسعى[1]،

من الجدير بالذكر قد اخترت كتاب: (التيسير في التفسير) لأبي حفص النسفي (ت 537 هـ)؛ لأبين التأويل النحوي للقراءات القرآنية فيه، واخترت بعض القراءات التي أولها أبو حفص النسفي نحويا في كتابه، وأجريت عليها دراستي، وكان موضوع بحثي بعنوان: (التأويل النحوي عند أبي حفص النسفي في كتابه (التيسير في التفسير) المرفوعات أنموذجا) حيث حمل هذا البحث في طياته مقدمة وبعدها درست التأويل النحوي لسبع قراءات وجعلتها مسائل، والمسائل التي تناولتها بالبحث هي: **الرفع على أنه اسم ليس، والرفع على أنه اسم كان، والرفع على أنه فاعل، والرفع على أنه مبتدأ، والرفع على أنه خبر، والرفع على العطف، والرفع على أنه فاعل كان التامة.**

بعد ذلك لا بدّ من الذكر في أهمية هذا البحث إذ نتعلّم من ذكر تعدد وجوه القراءات، ولكل وجه من هذه القراءات معنى؛ لأنّ تغيير الحالة الإعرابية يؤدي إلى تغيير المعنى، وأولت هذه القراءات ليس عند أبي حفص النسفي فقط بل من قبل علماء النحو والتفسير.

ثمّ أنهيت بحثي بخاتمة ذكرت فيها الأمور والنتائج التي توصلت إليها، ثم ثبت المصادر والمراجع؛ إذ اعتمدت على بعض المصادر المتوافرة التي في متناول اليد، مثل: كتب معاني القرآن منها، معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وبعض كتب التفاسير، منها، تفسير الكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير للرازي، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والدر المصون للسمين الحلبي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 000 الخ.

التأويل لغة: أول: الهمزة والواو واللام أصل: وهو ابتداء الأمر وانتهاؤه، مؤنثه الأولى، جمع الأولى أوليات، والتأويل تفسير ما مؤول الشيء إليه، ومنه:(أوله) تأويلاً و(تأوله) بمعنى، ومنه (آلُ) الرجل، أي: أهله وعياله و(آله) أيضا أتباعه، و(الآلة) الأداة ويقال: (آلَ) الأمير، أي: رعيته من باب (إيالًا)، أي: ساسها وأحسن رعايتها، ومنهم من يقول: تأسيسه من واوين تليهما لام[2].

التَّأويل اصطلاحا: "نقل الظّاهر عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ فهو من آل الشيء إلى كذا، أي: صار إليه"[3].

التأويل عند النحويين: " صرف الكلام عن ظاهرة إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأنّ النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"[4].

فضلًا عن ذلك أنّ السيوطي نقل عن أبي حيان في شرح التسهيل أنّ "التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلّا بها: فلا تأويل"[5].

"والمراد بالجادة: القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عند النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي واللغوي"[6].

وقيل: "المراد بالجادة: معظم الطريق، أو الطريقة المسلوكة الواضحة، ومعنى ما قاله أبو حيان ونقله السيوطي: أنه إذا كانت الطريقة التي يسلكها المتكلمون الفصحاء قد جاءت على شيء ثم جاء ما يخالفها؛ ساغ تأويل هذا المخالف؛ لأنه لا يمكن ردُّه"[7].

أبو حفص النسفي:

اسمه: هو عمر بن محمد بن احمد بن اسماعيل بن محمد بن لقمان النسفي السمرقندي الحنفي الحافظ أبو حفص، نجم الدين النسفي: ولد بنسف وإليها نسبته، ونسف هي نخشب بما وراء النهر، وصنف كتبا منها «كتاب القند في علماء سمرقند»، وقيل له «مئة مصنف»، جاء إلى بغداد وحدث وتوفي بسمرقند[8].

شهرته: (قال ابن السمعاني كان إماما فاضلا متقنا صنف في كل نوع من التفسير والحديث والشروط نظم الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وورد بغداد حاجا وحدث عن إسمعيل بن التنوخي وجماعة وقال شيوخي خمس مائة وخمسون رجلا قال وأجاز لي جميع مروياته وذكر أنه خرج تسعة وعشرين حديثا عن تسعة وعشرين شيخا كل شيخ حديث قال فلما وافيت سمرقند استعرت عدة كتب من تصانيفه فرأيت فيها أوهاما كثيرة خارجة عن الحد فعرفت أنه كان ممن أحب الحديث ولم يرزق فهمه مات سنة سبع وثلاثين وخمس مائة عن خمس وسبعين سنة مؤلف كتاب القند من علماء سمرقند قلت وهو صاحب المنظومة المشهورة عند الحنفية وذكر أنه فرغ منها بعد الخمس مائة ورتبها على عشرة أبواب بحسب الائتلاف والاختلاف بين الأئمة وهم أبو حنيفة وصاحباه وزفر والشافعي ومالك رضي الله عنهم أجمعين) [9].

مؤلفاته: له مؤلفات كثيرة، حيث كان عالما بالتفسير والأدب والتاريخ، ويعدّ من فقهاء الحنفية، قيل: له نحو مئة مصنف، منها " الأكمل الأطوال " وألف كتبا في التفسير، منها:" التيسير في التفسير" و"المواقيت" و" الإشعار بالمختار من الأشعار " عشرون جزءا، و"نظم الجامع الصغير، وألف كتبا في الفقه، منها:" في فقه الحنفية، و" قيد الأوابد "، ومنظومة في الفقه، و"منظومة الخلافيات"، وألف كتبا في التاريخ، منها: "القند في علماء سمرقند"، عشرون جزءا، و"تاريخ بخارى"، وألف كتبا في لغة الفقه، منها: "طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية"، وألف كتبا في العقائد، منها: " يعرف بعقائد النسفي"، وكان يلقب بمفتي الثقلين[10].

طلابه: روى عنه عدد لا بأس به من طلاب العلم منهم: ابنه أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن إسمعيل النسفي، وأحمد بن محمد بن عمر العقيلي وعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني[11].

نبذة مختصرة عن الكتاب: (التيسير في التفسير)

يعدّ هذا الكتاب فريدا في بابه ولا يمكن أن يعدّ من تلك الأمهات، إذ لم ينسج أحد على منواله إذ يعدّ جامعا للفرائد، زاخرا بالفوائد، قد خطّ بيد دربة خبيرة ذات فكر ثاقب البصيرة، إذ أنّ مؤلفه أبا حفص النسفي قد فاق أقرانه علما وفضلا، إذ كتبّ في الفقه وغيره وكانت معروفة شرقا وغربا وكان مشهودا له في إلمامه بعلم اللغة والنحو ويعدّ أيضا من المتقدمين المعاصرين لأئمة التفسير الكبار أمثال الزمخشري وابن عطية وطبقتهما، فلم ينهل من كتبهم ولا اتكأ على أقوالهم، فلذلك يعدّ تفسيره من المراجع الهامة التي استفاد منها الكثير من الذين جاءوا بعده من المفسرين وغيرهم؛ وذلك لما حواه من الكثير من العلوم والآثار، ولما ضمه من النكات والأفكار التي أكثرها من إبداعه ليس نقلا من غيره كما هو الحال عند الكثير من المفسرين الذين يعولون في تفاسيرهم على النقل عمن سبقهم، فضلا عن ذلك يذكر أنّ أبا حفص النسفي في كتابه (التيسير في التفسير) قد سعى لتحقيق أمرين اثنين:

الأول: الارتقاء بالإيمان والتقوى؛ وذلك لكثرة ما حواه من المواعظ والحكم، والتذكير بالله، ونقل العبارات من العلماء العاملين، وأهل الزهد المخلصين.

الثاني: الارتقاء بالعلم بالقرآن لغة وإعرابا، وتفسيرا وتأويلا، مع حشد الأقوال ونقل الآثار، مما تفرد بكثير منه هذا التفسير، فماله في الكتب المطبوعة من نظير، وقد سماه: **التيسير في التفسير**، وكان اسما على مسمى، فهو ميسر لمن قرأه، ميسر معرفة التفسير على من طالعه[12].

أولًا: الرفع على أنّه اسم ليس

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البَقَرَة: 177).

قرأ حَمزة قوله:(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تَوَلّوا) بنصب الراء[13].

وقرأ الباقون قوله:(لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَوَلّوا) برفع الراء[14].

ذهب الزجاج[15]، وابن خالويه [16]، وابن زنجلة [17]، وأبو إسحاق الثعلبي[18]، وأبو حفص النسفي[19]، والقرطبي[20]، إلى أنّ التأويل النحوي لقراءة النّصب لقوله:(البِرَّ) منصوبة على أنها خبر (ليس)؛ وأنْ يكون قوله:(أَنْ تُوَلُّوا) مصدرا مؤولا من (أنْ والفعل) في محل رفع اسم (ليس)، تقديره: (تولية وجوهكم).

ويرى أبو علي الفارسي حجة من نصب قوله:(البرَّ) أنّه حكي له عن بعض شيوخه أنّه يرى أن يكون الاسم: «أن وصلتها» أولى وأحسن؛ وذلك لشبهها بالمضمر إذ إنّها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكأنّه اجتمع مضمر ومظهر، والأولى إذا اجتمعا أن يكون المضمر اسما من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر[21]، وزعم ابن جني أنَّ ابن مجاهد قال:(فإذا كان هكذا لم يجز أن ينصب البرَّ)[22]، ثم عقّب ابن جني على ما ذهب إليه ابن مجاهد:(الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا؛ لكن قد يجوز أن ينصب و" مع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة؛ كقولهم: كفى بالله؛ أي: كفى الله؛ وكقوله تعالى: {وكَفَى بنَا حَاسبِينَ}، أي: كفينا، فكذلك "ليس البرَّ بأنْ تولُّوا" بنصب البرَّ كما في قراءة السبعة)[23].

والذي يراه العكبري أنَّ قراءة قوله:(البرَّ) نصبا عَلَى أَنَّهُ خبر (لَيْس) هي أقوى من أن تكون رفعا؛ وإنّما قوي؛ لأَنَّ (أَنْ تولُّوا) أَعْرَفُ من الْبر، إِذْ كَانَ كَالْمُضْمرِ فِي أَنَّهُ لَا يوصف، والْبرُّ يُوصف، ومن هنا قويت الْقِرَاءَة بالنَّصب فِي قَوْله: (فما كَانَ جواب قَومه)[24].

وَعلّل الَقرَطبي قَرَاءة النصب لقوله: (البرَّ)، أنَّ (ليس) من أخوات كان، ويقع بعدها المعرفتان فبأيهما شئت أن تجعل الاسم أو الخبر، فلما وقع بعد "ليس": "البرَّ" نصب، وجعل "أن تولوا" هو الاسم، وكَان المصدر أولى بأن يكون هو اسم؛ لأنّه لا يتنكر، و(البرَّ) قد يتنكر والفعل أقوى في التعريف [25].

ويرى أ بو حيان الأندلسي الوجه في قراءة النَصب هو أَنْ يلي مرفوعا؛ لأنّها بمنزلة الفعل المتعدي، وقراءة النَصب أولى، وهو جعل (أَنْ تولُّوا) اسما لـ (ليس): وجعل (البرَّ) خبرا لها، و(أنْ وفعلها) أقوى من المعرف بـ(أل) في التعريف[26].

ويرى السَّمين الحلبي التَرجيح في قِراءة (البرَّ) نصبا أنّ المصدر المؤولَ أعرفُ من المحلّى بالألف واللام؛ لأنّه يشبه الضمير من حيث إنّه لا يوصف ولا يوصف به، والأعرفُ ينبغي أن يُجعل الاسم، وغير الأعرف الخبر[27].

ويرى خالد الأزهري (البرَّ) خبر "ليس" مقدم، و "أنْ تولوا" اسمها مؤخر، فقد توسط خبر "ليس" بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه، ويؤخذ من كلام المغني أن رفع "البر" ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف[28].

وأما قراءة الرفع لقوله: (وليس البرُّ) فقد أولها الزجاج على أنّها اسم ليس، ويكون قوله:(أَنْ تُولُّوا) خبرا[29]، وهو تأويل وافقه عليه ابن زنجلة[30]، وتابعه القرطبي إلّا أنَّ التأويل عنده: ليس البرُّ توليتكم وجوهكم[31].

قال الأزهري:(الاختيار الرفع؛ لأنَّ (ليس) يرفع الاسم الذي يليه، ومن نصب فعلى أنّه جعل اسم ليس (البر) (أَن تولوا)، و(البر) خبره، وهو جائز، والرفع أجود القراءتين) [32].

ويرى أبو علي الفارسي في رفع قوله:(البرُّ) أن يكون (البرُّ) فاعلًا أولى؛ لأنّ ليس تشبه الفعل وجعل الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده، ألا ترى أنّك تقول: قام زيدٌ؛ فيلي الاسم الفعل، ولولا أنّ الفاعل أخص بهذا الموضع لم يجز هذا[33]، واختار الرازي قراءة رفع:(البرُّ)، إذ زعم الرازي أنّ ابن مسعود روي عنه أنّه قرأ: (لَيْس الْبرُّ بِأَنْ) والْباء تَدْخُل في خبر لَيْس[34].

وذهب العكبري كون الرفع اسما لـ (ليس) وجعل:(أَنْ تُولُّوا) خبرا لها، هذا يقوى؛ لأنَّ الْأَصل هو تقديم الفاعل على المفعول[35].

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنّ قراءة الرّفع أولى وجهًا، إذ توسّط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو قليلٌ، وذهب بعضهم إلى المنع منهم ابن دستورية تشبيها لـ (ما) إذ إنّ حكما حرف فلا يجوز معها توسط خبرها[36]، ورجحت قراءة الرفع عند السمين الحلبي؛ لأنّه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه على أنّها اسم «ليس»، و «أن تُولُّوا» خبرها في تأويل مصدر، والتقدير: ليس البرُّ توليتكم[37]، وذهب الواحدي: أنّ قراءة:(البرَّ) بالرفع والنصب كليهما حسن؛ لأنّ اسم ليس وخبرها اجتمعا في التعريف، فجاز أن يكون أحدهما أيّها كان اسما والثاني خبرا[38].

ثانيا: الرفع على أنّه اسم كان

﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران: 147).

قرأ الجمهور بالنصب قوله:(وما كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) بنصب (قَوْلَهُمْ)[39].

وقرأ عبيد بن نعيم وهارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم قوله:(وما كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) برفع (قَوْلُهُمْ)[40].

ذكر لنا أبو حفص النسفي التأويل النحوي لقراءة الجمهور وهي قراءة النصب لقوله: (قَوْلَهُمْ) في قوله تعالى:(وما كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) إذ أولها نحويا على أنّها خبر لـ (كان)، ويكون (أَنْ) مع الفعل اسما لـ (كان) في قوله: (إِلَّا أَنْ قَالُوا)، فيكون التقدير حينئذ: (وما كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ) برفع (قَوْلُهُمْ) وهو اسم (كان) وهنا نرى تقدم خبر (كان) على اسمها[41].

ويرى الأخفش في {أَنْ قَالُوا} اسم رفع بـ {كَانَ}؛ لأنَّ {أَنْ} الخفيفة وما عملت فيه بمنزلة اسم تقول: "أعجبني أَنْ قالوا"[42]، وذهب الزجاج إلى أنّ الأكثر في الكلام هو جعل الاسم ما بعد إلّا؛ ليكون المعنى:(ما كان قَوْلَهُمْ إِلَّا استغفارهم)، أي: قولهم: اغفر لنا، وكما في قوله تعالى: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) والقراءة بالرفع تجعل ما بعد إلّا خبرا لـ(كان)[43].

ويرى السمين الحلبي أنّ قراءة النّصب هي الأولى؛ لأنّه إذا اجتمع معرفتان فالأولى أن يُجعل الأعرفَ اسما، و «أنْ» وصلتها أعرفَ؛ لأنّها تشبه المضمر؛ ولأنّها لا تَضمر ولا توصف ولا يوصف بها، و«قولهم» مضاف إلى المضمر فهو أقلُّ تعريفا، والتقدير في قراءة الجمهور: (وما كان قولَهم إلا قولُهم هذا الدعاء)[44]،

أما قراءة الرفع لقوله:(وما كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فقد ذهب الزجاج[45]، وأبو حفص النّسفي[46]، والسمين الحلبي[47]، والقرطبي[48]، أنّ التأويل النّحوي لقراءة الرفع هو اسم لـ(كان)، ويكون (أنْ) مع الفعل خبرا لـ (كان) في قوله: (إِلَّا أَنْ قَالُوا)، فيكون التّقدير: (وما كان قولُهم إلا قولَهم) برفع (قولُهم) وهو اسم (كان) وهنا لا نرى تقدم خبر (كان) على اسمها، ويرى الفراء الصواب في رفع القول وأشباهه ونصب (أنْ)[49].

ثالثا: الرفع على أنّه فاعل كان التّامة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 282).

قرأ الجمهور قوله تعالى:{إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ} بالرفع[50].

وقرأ عاصم وحده قوله تعالى:{إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً} بالنصب[51].

أمّا قراءة الجمهور وهي قراءة الرّفع لقوله تعالى:{ إِلَّا أَن تكونَ تِجارةٌ حاضرةٌ} فقد أوّلها نحويا أبو حفص النّسفي على أنّ (تِجارةٌ) مرفوعة على أنّها فاعل (كانَ) التّامة، ويكون التّقدير:(إلّا أنْ تحدث تِجارةٌ أو تقع تِجارةٌ)، أي: أن يكون في معنى (الكون): الحدث أو الوقوع، وحينئذ لا خبر له [52]، وهو تأويل سبقه به الأخفش[53]، والزجاج[54]، وابن زنجلة[55]، وأبو إسحاق الثعلبي[56]، والواحدي[57]، والبغوي[58]، والرازي[59]، والعكبري[60]، وأبو حيان الأندلسي[61]، والسمين الحلبي[62].

ويرى أبو جعفر الطبري الرفع في (التجارةُ)؛ لإجماع القراء على ذلك، وقد شذّ من قرأها بالنّصب عنهم، ولا يعترض بالشاذّ على الحجة[63].

قال أبو منصور الأزهري:(ومن رفع (تجارةٌ حاضرةٌ) جعل (كان) مكتفية بالاسم دون الخبر، وذلك كثير، و(حاضرة) من نعت (تجارة)، وذلك جائز في كلام العرب)[64].

وذكر أبو حفص النَّسفي تأويلًا نحويًا آخر لقراءة الرفع لقوله تعالى:{إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ} وهو أن تكون (كان) ناقصة، ويكون اسمها (تجارة)، أمَّا خبرها هو (الفعل) وهو قوله تعالى: {تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ}، فيكون التقدير حينئذ: (إلّا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ دائرة بينكم، ومعنى الآية: (إلّا أن تكون تجارة حاضرة يدا بيد تديرونها بينكم ليس فيها أجل ولا نسيئة)[65]، ووافقه عليه العكبري[66]،

ويرى أبو جعفر الطبري أنّ بعض نحويي البصرة ذهبوا إلى أنّ (تجارةٌ) مرفوعة؛ لأنَّ معنى (كان): التمام، ولا حاجة إلى الخبر بها، ومعناها:(إلا أن توجد أو تقع أو تحدث)[67].

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (كانَ) كلمة استعملت على معان عدّة:- أحدها: أن تكون بمنزلة حدث، ووقع، وذلك قولك: قد كان الأمر، أي بمعنى: وقع وحدث، والآخرَ: أن تخلع منه معنى الحدوث فتبقى الكلمة مجردة للزمان، فتلزمها الخبر المنصوب، ونظير خلعهم معنى الحدث من كان وأخواتها، خلعهم معنى الاسم من التاء والكاف اللتين للخطاب في قولهم: أنت وذلك، وذلك قولك: كان بكر نائما، والثالث: أن تكون بمعنى صار[68].

وأما قراءة النصب أعني – قراءة النَّصب- فقد ذهب الأخفش إلى أنَّ هذه قراءة لقوله تعالى:{إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً} منصوبة على أنّها خبر (كان)، بإضمار اسم إشارة (تلك) هو اسم (كان)، وأما خبر (كان) فَهو (تجارةً)، فيكون التّقدير حينئذ: (إلّا أنْ تَكُونَ تلكَ تجارةٌ)[69].

ويرى الفراء أنّ بنية (كان) ينبغي أن يكون لها مرفوع ومَنصوب، فلا بدّ من الحاجة إلى ضمير الاسم في (كان) مع المنصوب؛ فلذلك يحتمل (كان) صاحبا مرفوعا فأضمروه مجهولًا[70]؛ وبذلك أنّ العرب تنصب المنعوتات مع (كان) بإضمار مجهول معها في (كان)، كما في قولك: (إنْ كان طعاما طيبا فأتنا به)[71].

وذهب الزجاج إلى أنَّ هذه القراءة أعني – قراءة عاصم- لقوله تعالى:{إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً} هي منصوبة أيضا على أنّها خبر (كان)، ولكنَّ التقدير عنده:(إلّا أنْ تكونَ المَداينة تجارةً حاضرةً) [72]، ووافقه على ذلك النّحاس[73]، وأبو منصور الأزهري[74]، وابن زنجلة [75]، وهذا التقدير هو الأحسن عند السمين الحلبي[76]، وقد ردَّ أبو علي الفارسي على ما ذهب إليه الزجاج في تقديره لقراءة عاصم فيرى عدم جواز كون التداين اسم كان؛ لأنّ حكم الاسم أن يكون خبرا في المعنى، والتداين حق في ذمة المستدين، فلما كان ذلك لم يكن اسما لـ(كان)؛ لأنّ التداين معنى، وحين لم يجز كون التداين اسما لـ(كان)، وكذلك الأمر لم يجز أن يكون الحق اسمها؛ لأنّ الحق يراد به الدين [77].

في حين ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ هذه القراءة منصوبة على إضمار لفظة: التِّجارةُ، فيكون التقدير حينئذ: (إلّا أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً)[78]، وهو تقدير تابعه فيه أبو إسحاق الثعلبي[79]، والواحدي[80]، والبغوي[81]، وأبو حفص النَّسفي[82]، والزمخشري[83]، والرازي[84]، والبيضاوي[85]، والشّوكاني[86].

وأضاف الرازي تقديرا آخر لقراءة النَّصب لقوله تعالى:{إلّا أن تكونَ تجارةً حاضرةً} إذ إنّها منصوبة أيضًا على أنّها خبر (كان)، ولكنَّ التقدير:(إلّا أن يكونَ الأمر والشأنَ تجارةً)[87].

وأضاف العكبري تقديرا آخر لقراءة النَّصب على أن تكونَ خبر(كان) واسمها مضمر، والتقدير: (إلّا أنْ تكونَ المبايعةُ تجارةً)، والجملة في موضع نصب استثناء؛ لأنّه استثناء من الجنس، فهو أمر باستشهاد كلِ معاملة، باستثناء التجارة الحاضرة، والمعنى: (إلّا في حال حضور التجارة)[88].

رابعا: الرفع على أنّه مبتدأ

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (البَقرة: 96).

قوله تعالى:(أنْ يعمر)، ذكر النحاة والمفسرون وجوها عدّة في تأويلها:

إذ ذهب الفراء والزجاج والقرطبي إلى أنّ (ما) بمعنى (ليس)، و(أنْ يعمر) اسم (ما)، كأنّه قال: (ليس بمزحزحه من العذاب التعمير)[89].

ويرى الأخفش[90]، وأبو حفص النَسفي[91]، والعكبري[92]، على أنّها مبتدأ، والمعنى: (وما تعميره بمزحزحه).

وذكر الطبري إلى أنّ (أنْ) في: (أنْ يعمر) مرفوعة، بـ "مزحزحه"، وهو تكرير مع ما وهو عماد للفعل؛ وذلك لأنّ العرب تستقبح النكرة قبل المعرفة[93].

وذهب الزمخشري، وأبو حفص النَسفي، والقرطبي، وأبو حيان الأندلسي، والسمين الحلبي، إلى أنّها فاعل (بمزحزح)، والتقدير:(لا يزحزحه من النار تعميره)[94].

وجوز الزمخشري تأويلًا آخر وهو أن يكون الضمير (هو) مبهما (أنْ يعمر) تمييزا له[95].

وذكر الرازي[96]، والعكبري[97] تأويلًا آخر على أنّها بدل من الضمير(هو).

خامسا: الرفع على أنّه خبر

﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (مريم:34).

قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب قوله: (قَولَ الْحَق) بالنَّصب[98].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي قوله: (قَولُ الْحَق) بالرفع[99].

ذكر لنا أبو حفص النسفي تأويلًا نحويا لقراءة النَّصب لقوله: (قَولَ الْحَقَّ)، لقد جاءت هذه القراءة: (قَولَ الْحَقِّ) منصوبة على المصدر(مفعول مطلق)، والتقدير:(أقولُ قولَ الحقِّ)[100]، وإلى ذلك ذهبت طائفة من المفسرين والنحويين منهم الزجاج[101]، وابن زنجلة[102]، وأبو إسحاق الثعلبي[103]، والواحدي[104]، والبغوي[105]، وتابعه فيه العكبري[106]، وأبو حيان الأندلسي[107]، والسمين الحلبي[108].

وذهب الفراء إلى أنّ أكثر قراءة (قَولَ الْحَقِّ) بالنّصب والمراد: حقًّا، وبنصب القول يصير نعتا لـ(عيسى) وهو الأصوب[109].

قال الزمخشري: (وأما انتصابه فعلى المدح إن فسر بكلمة الله، وعلى أنّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة إن أريد قول الثبات والصدق، كقولك: هو عبدُ الله حقاً)[110].

وأضاف لنا العكبري تأويلًا نحويا آخر لقراءة النَّصب لقوله: (قَولَ الْحَقِّ)، إذ نصبت على أنّها مفعول بإضمار فعل، وذلك بقوله: (وقيل: التَّقْدير: أَعْني قَولَ الْحَقِّ)[111].

وأضاف لنا القرطبي تأويلًا نحويا آخر لقراءة النَّصب لقوله: (قَولَ الْحَقِّ)، فقال:(وقرأ عاصم وعبد الله بن عامر {قَولَ الْحَقِّ} بالنصب على الحال ؛ أي: أقول قولًا حقًا، والعامل معنى الإشارة في "ذلك")[112].

وأما قراءة الرفع فقد ذكر لنا أبو حفص النّسفي تأويلًا نحويا لهذه القراءة لقوله: (قَولُ الْحَقِّ)، إذ جاءت هذه القراءة: (قَولُ الْحَقِّ) مرفوعة على أنّها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هو قولُ الحقِّ)[113]، وهو تأويل ذكره طائفة من المفسرين والنحويين منهم أبو جعفر الطَّبري[114]، والزجاج[115]، وأبو علي الفارسي[116]، وأبو إسحاق الثعلبي[117]، والرَّازي[118]، والسَّمين الحلبي[119].

وذكر ابن خالويه تأويلًا آخر لقراءة الرفع لقوله: (قَولُ الْحَقِّ)، على كونه بدلًا من (عيسى)[120].

سادسا: الرفع على العطف

﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 74).

ذكر أبو حفص النّسفي تأويلًا لقراءة الرفع لقوله: (أَشَدُّ) إذ رفعت عطفًا على معنى الكاف في قوله: (كالحجارة)؛ إذ إنَّ معنى: (كالحجارة): (مثل الحجارة)، فيكون معنى الكلام: مثل الحجارة أو أشدُّ[121]، وهذا ما ذهب أبو جعفر الطَّبري[122]، والنحاس[123]، وتابعه فيه الرازي[124]، والعكبري[125]، والقرطبي[126]، وقال الزمخشري: (أو مثل أشد قسوة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه)[127].

وذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي تأويلًا آخر لقراءة الرفع لقوله:(أَشُدُّ) إذ إنَّ الحرف (أو) معناه (بل) فتقدير الكلام: بل أشدُّ قسوة فلهذا ارتفع أَشدُّ على الخبر وليس بنسق على الْحِجَارَة[128]، وتابعه الأخفش[129]، والزجاج[130]،

والمعنى في هذه القراءة عند أبي جعفر الطَّبري تكرار "هي" عليه، والتقدير: (فهي كالحجارة، أو هي أشدُّ قسوةً من الحجارة)[131]، وذهب الواحدي: إلى أنّ (أشدُّ) ارتفع، بإضمار: هي، بمعنى: أو هي أشدُّ، بتقدير: بل أشدُّ قسوةً [132]، وفي ذلك وافقه السمين الحلبي في جواز كون(أشدُّ) خبرا لـ(مبتدأ) محذوف أي: أو هي أشدُّ [133].

وذكر الزجاج تأويلًا لقراءة الجر لقوله:(أو أشدَّ قسوةً) وهو الجر بمعنى الكاف على الأصل[134]، وجوز القرطبي (أو أشدَّ) نصبًا عَطْفًا عَلَى الْحِجَارَةِ[135] ووجه قراءة «أشدَّ» بالفتح عند السمين الحلبي عطف على «الحجارة» أي: فهي كالحجارة أو كأشدَّ منها[136]،

ويرى أبو حيَّان الأندلسي أنَّ حرف أَو في قوله: (أو أشدُّ قسوةً) جاءت بعدّة معاني: الْواوِ، أَو، الشّك، الإبهام، الإباحة، التنويع، التخيير[137]

سابعا: الرفع على أنّه فاعل

﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (آل عمران: 37).

قَرَأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامرَ ويعقوب قوله: (وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّا) بتخفيف فاء كفلها، و(زكرياء) ممدود وبالرفع[138]، وقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر قوله: (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا) بتشديد فاء كفلها، و{زَكَرِيَّاءُ} بالمدّ والنصب[139]، وحمزة والكسائي يشددان (كفّلها)، ويقصران (زكريا) [140]، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي قوله:(وكفلها زكريا) بتشديد فاء كفلها، و{زَكَرِيَّا} بالقصر[141].

ذكر أبو حفص النسفي تأويلًا نحويا لقراءة التخفيف والرفع لقوله: (وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّا) بتخفيف فاء كفلها، ورفع زكريا، إذ إنَّ المعنى عنده: ضمها إلى نفسه، وبهذا يكون: (زكريا) فاعلًا مرفوعا[142]، وهو تأويل وافقه عليه القرطبي[143]، والسمين الحلبي[144].

والحجة عند أبي علي الفارسي في تخفيف (كفّلها) هو قوله: چ ي ٻ ٻ چ[145]؛ فلذلك ارتفع (زكرياء)؛ لإسناد الكفالة إليه[146].

ويرى الرازي أنّ معنى قراءة الرفع والمدّ (ضمها زكرياء إلى نفسه)، وهو المختار؛ لأنّه يناسب قوله: {أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ} وهو الأكثر[147].

والذي يراه السمين الحلبي في قراءة الباقين تخفيف (كفل) عندهم متعدٍ لمفعول واحد وهو ضمير مريم، ورفع «زكريا» بالفاعلية، دون مخالفة بين القراءتين؛ لأنَّ الله لَمَّا كَفَّلها إياه كَفَلها، وفي قراءتهم ممدود مرفوع على الفاعلية [148].

واما قراءة التشديد والنصب لقوله:(كفّلها زكريا) بتشديد الفاء ونصب زكريا فقد أولها أبو حفص على أنّها مفعول به، والمعنى: (جعل الله زكريا كافلها وضامها إلى نفسه)، فيكون زكريا حينئذ مفعولًا به[149]، وهذا ما ذهب إليه أبو جعفر الطبري[150].

وأضاف أبو علي الفارسي تقديرا آخر لقراءة التشديد والنصب وذلك في قوله: (فأما من قال: (وكفّلها زكرياء) فشدد الفاء، فإن (كفلت) يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: غرم زيد مالا، وغرمت زيدا مالا، وفاعل كفّلها فيمن شدد الضمير العائد إلى ربها من قوله: (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) [151]، وزكرياء الذي كان فاعلاً قبل تضعيف العين صار مفعولاً ثانياً بعد تضعيف العين) [152]، ووافقه العكبري[153].

ويرى القرطبي في تشديد (وكفّلها)، كونه متعدّيا إلى مفعولين، المعنى: وكفّلها ربُّها زكريا، بتقدير: ألزمه كفالتها وقدر ذلك عليه ويسره له[154].

الخاتمة

بعد هذه الجولة الماتعة في هذا الكتاب المبارك رشحت بعض الأمور التي نحسبها على جانب من الأهمية، وهي:

1- ضم كتاب: (التيسير في التفسير) عدّة أوجه من القراءات القرآنية، إذ لم يكتف بقراءات الجمهور فقط بل احتوى القراءات الشاذة أيضا.
2- إنّ الألفاظ التي تدلّ على التأويل النحوي عند النسفي هي: التقدير غالبا، وذكر أيضا لفظة: الوجه.
3- بين أبو حفص النسفي تأويلًا نحويا واحدًا لقراءة ما، في حين هناك أكثر من تأويل نحوي لقراءة أخرى.
4- لم يكتف أبو حفص النسفي بتأويل قراءات الجمهور فقط، بل قام بتأويل القراءات المنصوبة أيضا.
5- إنّ التأويل النحوي عند أبي حفص النسفي كان امتدادا لتأويلات نحوية سابقة جاءت من نحاة ومفسرين، وفي الوقت نفسه رأينا بعض النحاة والمفسرين من تابعه في تأويلاته.

6- إنّ تغيير الرتبة يظهر جماليةً؛ وذلك في ضوء ما يخفيه على السياق من طاقة التعبير، فضلًا عن الدلالات المتعددة التي تتخلق في ضوء ظواهر مرادة في هذا الأسلوب أو ذاك.

7- اقتصرنا في هذا البحث على التأكيد على التأويل النحوي عند النّسفي للقراءات المرفوعة وتوسعنا بها طبقًا لعنوان البحث إلّا أنّنا لم نهمل التأويل النحوي من قبل غيره من العلماء.

8- كان أبو حفص يميل إلى الاختصار في تأويلاته النّحوية دون توسع وتعقيدات؛ ولذلك كانت واضحةً وجليةً ومفهومةً لدى القارئ.

9- كان أبو حفص أمينًا في نسبة القراءات إلى أصحابها، ورأينا ذلك واضحا عندما رجعنا إلى مصادر كتب القراءات.

10- لم يقم أبو حفص النّسفي بالرد على غيره من العلماء، إذ إنَّ كتابه كان خاليا بتاتًا من هذا الأمر.

11- إنّ تغيير الحالة الإعرابية يؤدي إلى تغيير المعنى، كما رأينا ذلك في الشرح.

12- تعلّم الإعراب بأوجه مختلفة من خلال تعدد التأويلات النحوية من قبل أبي حفص ومن سبقه ومن تبعه من النحاة والمفسرين.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي (المتوفى: 631هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، (ط 1)، 1404، تحقيق: د. سيد الجميلي.
2. أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، محمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: دار الصميعي، المملكة العربية السعودية.
3. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، أستاذ النحو والصرف والعروض، بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة، (ط 4)، 141هـ-1989م.
4. إعراب القرآن، لأبي جعفر النُّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421 هـ.
5. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، (ط15) - أيار / مايو 2002 م.
6. الاقتراح في أصول النحو، للعلامة الإمام جلال الدين السيوطي (المتوفى 911 هـ)، المحقق: عبد الحكيم عطية، وراجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، ط: الثانية 1427هـ -2006
7. الإكليل في المتشابه والتأويل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشيمي شحاته، الناشر: دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر.
8. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ.
9. تاريخ إربل، للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى: 637هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، عام النشر: 1980 م.
10. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

11. تحبير التيسير في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، تحقيق د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان - الأردن / عمان، (ط 1)، 1421هـ - 2000م
12. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، (ط 1) 1403هـ -1983م
13. التيسير في التفسير، لأبي حفص النَّسَفي نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النَّسَفي الحنفي (المتوفى: 537 هـ)، تحقيق: ماهر أديب حبوش، وزملائه، الناشر: دار اللباب للدراسات وتحقيق المخطوطات- تركيا- لبنان، الطبعة الأولى:1440هـ-2019م.
14. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
15. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1423 هـ/ 2003 م.
16. الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تقيق: د. فخر الدين قباوة، ط 5، 1416هـ 1995م.
17. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: 775هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي.
18. حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ)، تحقيق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني.
19. الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ
20. الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط 2، 1413 هـ - 1993م.
21. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
22. زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، (ط 1)، 1422هـ.
23. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، (ط 1)1421هـ- 2000م
24. العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (المتوفى: 455هـ)، تحقيق: (الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية) (كلية الآداب - جامعة البصرة)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام النشر: 1405هـ.
25. غريب الحديث، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، (ط 1)، 1405 - 1985
26. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر – بيروت.
27. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
28. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبي إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط 1، 1422، هـ - 2002 م.
29. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، (ط2)، 1390هـ /1971م.
30. المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مِهران النيسابوري، أبي بكر (المتوفى: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر:1981م.
31. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى [illegible] 1420هـ- 1999م.
32. مختار الصحاح، لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة [illegible] 1420 - 1999م.

33. معاني القرآن للأخفش [معتزلي]، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط 1)، 1411 هـ - 1990 م.
34. معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (المتوفى: 370هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (ط 1)، 1412 هـ - 1991 م.
35. معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.
36. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: 338هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المرمة، (ط 1)، 1409.
37. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط 1.
38. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط1)، 1414 هـ - 1993 م.
39. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: اتحاد الكتاب العرب، ط: 1423 هـ = 2002م.
40. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 3 - 1420 هـ.
41. أصول النحو، كود المادة: GARB5353، للمرحلة: ماجستير، المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية:135/1.
42. التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين (دراسة أصولية فكرية معاصرة)، إعداد: إبراهيم محمد طه بوديان، إشراف: الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانه، رسالة ماجستير . جامعة القدس . الدراسات العليا . قسم الدراسات الإسلامية.
43. ظاهرة التأويل النحوي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير للطالب: محمد عبد القادر هنادي، إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا الفرع اللغوي

الهوامش:

(1) ينظر: الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (ط 5)، 1416هـ 1995م: 143.

(2) ينظر: مختار الصحاح: لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، (ط)5، 1420هـ / 1999م:25/1، ومعجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، الناشر: اتحاد الكتاب العرب، ط: 1423 هـ = 2002م:158/1.

(3) غريب الحديث، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، (ط 1)، 1405هـ – 1985م: 37/1.

(4) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، أستاذ النحو والصرف والعروض، بكلية دار العلوم– جامعة القاهرة، (ط 4)، 141هـ–1989م:157، وينظر: ظاهرة التأويل النحوي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير للطالب: محمد عبد القادر هنادي، إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا الفرع اللغوي: 8.

(5) الاقتراح في أصول النحو، للعلامة الإمام جلال الدين السيوطي (المتوفى 911 هـ)، المحقق: عبد الحكيم عطية، وراجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، ط: الثانية 1427هـ –2006:62، وينظر: أصول النحو، كود المادة: GARB5353، المرحلة: ماجستير، المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية:135/1.

(6) ظاهرة التأويل النحوي في القرآن الكريم: 8.

(7) أصول النحو، كود المادة: GARB5353:135/1.

ا

(8) ينظر: تاريخ إربل، للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى: 637هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، عام النشر: 1980 م:593/2، ومعجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط1)، 1414 هـ - 1993 م:2098/5، والأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، (ط15) - أيار / مايو 2002 م.:60/5-61.

(9) لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، (ط2)، 1390هـ /1971م:327/4، وينظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، لمحمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: دار الصميعي، المملكة العربية السعودية:132/1.

(10) ينظر: الأعلام، للزركلي:60/5-61.

(11) ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: 775هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي:86/1،383،394.

(12) ينظر: تحقيق كتاب التيسير في التفسير:7.

(13) ينظر: العنوان في القراءات السبع: لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (المتوفى: 455هـ)، تحقيق: (الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية)(كلية الآداب - جامعة البصرة)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام النشر: 1405هـ:73/1.

(14) ينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، تحقيق د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان - الأردن / عمان، (ط 1)، 1421هـ - 2000م:300/1.

(15) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، (ط 1) 1408 هـ-1988 م:246/1.

(16) ينظر: الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، (ط 4)، 1401هـ:92/1.

(17) ينظر: حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ)، تحقيق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني:123/1.

(18) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبي إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى 1422، هـ - 2002 م.:49/2.

(19) ينظر: التيسير في التفسير، لأبي حفص النسفي نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي (المتوفى: 537 هـ)، تحقيق: ماهر أديب حبوش، وزملائه، الناشر: دار اللباب للدراسات وتحقيق المخطوطات- تركيا- لبنان، عام النشر:1440هـ-2019م:65/3.

(20) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، (ط 1423 هـ/ 2003 م): 238/2.

(21) ينظر: الحجة للقراء السبعة: للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبي علي (المتوفى: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، (ط 2)، 1413 هـ - 1993م:270/2، ومفاتيح الغيب = التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، (ط 3)- 1420 هـ:213/5.

(22) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط: 1420هـ- 1999م:117/1.

(23) المحتسب:117/1.

(24) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه:143/1.

(25) ينظر: الجامع لأحكام القرآن:238/2.

(26) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، (ط: 1420 هـ):131/2.

ا

ا

ا

ا ( )

ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ) لدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق: 2/244-245.

التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، (ط 1)1421هـ- 2000م: 1/242-243.

ينظر : الدر المصون:673/2، واللباب في علوم الكتاب:502/4.

ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن:80/6.

ينظر : التيسير في التفسير:430/3، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:296/2.

ا

ا

ا

ا

( )

) ينظر: الحجة في القراءات السبع:201/5.

) ينظر: التيسير في التفسير:194/10.

) ينظر: [illegible]:329/3.

) ينظر: حجة القراءات:443/1،:183/3.

(138) ينظر: معاني القراءات للأزهري:251/1، والحجة للقراء السبعة:33/3.
(139) ينظر: المبسوط في القراءات العشر:162/1.
(140) ينظر: الحجة للقراء السبعة:34/3.
(141) ينظر: حجة القراءات:161/1.
(142) ينظر: التيسير في التفسير:19/4.
(143) ينظر: الجامع لأحكام القرآن:70/4.
(144) ينظر: الدر المصون: 142/3.
(145) سورة آل عمران، الآية:44.
(146) ينظر: الحجة للقراء السبعة:34/3.
(147) ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: 206/8.
(148) ينظر: الدر المصون:142/3.
(149) ينظر: التيسير في التفسير:19/4.
(150) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 347/6.
(151) سورة آل عمران، الآية:37.
(152) الحجة للقراء السبعة: 34/3.
(153) التبيان في إعراب القرآن:255/1.
(154) ينظر: الجامع لأحكام القرآن:70/4.